THE ROLE OF THE "SHURA" COUNCIL IN MONITORING GOVERNMENT PERFORMANCE: ANALYTICAL FIELD STUDY IN THE SULTANATE OF OMAN

دور مجلس الشورى في الرقابة على الأداء الحكومي: دراسة تحليلية ميدانية في سلطنة عمان

A Khalid Ali Ahmed Al Ibrahim[1]*, Dr. Tariq Mohammed Salih Atiya[2], Dr. Salah Mohammed Zaki[3]

[1] Faculty of Leadership and Management, (USIM) Malaysia,* Khalid_Albrahim@outlook.com
[2] Dr., Faculty of Commerce and Business Administration, (DU) Oman, Tariqm@du.edu.om
[3] Dr., Faculty of Leadership and Management, (USIM) Malaysia, alqaderi@usim.edu.my
*Corresponding author

Abstract

This quantitative study discusses the role of the "Shura" Consultative Council in monitoring government performance in the Sultanate of Oman. The problem lies in the lack of any previous study that would have discussed the work of the Council and its mechanisms used as a control function of government agencies, which is as per researcher's knowledge. The purpose of the study is to identify the role of the "Shura" Council in monitoring government performance and to discussing the mechanisms followed by the Council in monitoring government performance. The researcher adopted the analytical, descriptive methodology, where the research society consisted of 85 members of the "Shura" Council in the Sultanate of Oman. The researcher distributed 70 questions to the members of the council before one of the sessions which represents 76.3% of the total Board members. The results showed that the use of the meter as control tools on government institutions is high, and the most used tools were the question tool, while the least used are the interrogation tool. The levels of regulatory instruments in government institutions are strong, and the most powerful tool is the discussion, while the lowest is the power of the rapid statement tool. The study recommended intensifying the use of "urgent statement tools" and "truth-finding" and "interrogation" methods for monitoring government institutions because of their high importance.

Keywords: Shura Council, oversight, oversight tools, government performance.

الملخص

تناقش هذه الدراسة الكمية دور مجلس الشورى في الرقابة على الأداء الحكومي بسلطنة عمان. وتكمن المشكلة في عدم وجود دراسة سابقة ناقشت آليات عمل المجلس المستخدمة في وظيفة الرقابة على أجهزة الحكومة حسب علم الباحث. لذا تهدف الدراسة؛

تشخيص دور مجلس الشورى في الرقابة على الأداء الحكومي، ومناقشة مدى استخدام الآليات التي يتبعها المجلس في الرقابة على الأداء وفاعليتها ودورها في تحسين عمل المؤسسات الحكومية. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع البحث من أعضاء مجلس الشورى بسلطنة عمان البالغ عددهم (85) عضواً، وقام الباحث بتوزيع (70) استبانة على أعضاء المجلس المتواجدين قبيل إحدى الجلسات، استرجع منها (61) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، شكلت ما نسبته76,3%)) من أعضاء المجلس. أشارت النتائج: كان استخدام المجلي للأدوات الرقابية على المؤسسات الحكومية بدرجة عالية، وكانت أكثر الأدوات استخداماً هي أداة السؤال، في حين كان أقلها استخداماً أداة الاستجواب. إن مستويات الأدوات الرقابية على المؤسسات الحكومية كانت بدرجة قوية، وكانت أكثر الأدوات قوة هي أداة طلب المناقشة، في حين كان أدناها قوة أداة البيان العاجل. أوصت الدراسة: تكثيف استخدام "أدوات البيان العاجل" وأسلوب "لجنة تقصي الحقائق" و "الاستجواب" في مهمة الرقابة لأهميتها.

الكلمات المفتاحية: مجلس الشورى، الرقابة، للأدوات الرقابية، الأداء الحكومي.

المقدمة:

مجلس الشورى هو جهاز تنظيمي تابع لسلطات الدولة، يقوم على الاعتصام بحبل الله، والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي، بهدف إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة، وما يحال إليه من السلطات العليا بالدولة (العتيبي،2011). تعرّف الشورى بأنها؛ تقليب الآراء المختلفة ووجهات النظر المطروحة في قضية من القضايا واختيارها من أصحاب العقول والإفهام، حتى يتوصل إلى الصواب منها، أو إلى أصوبها وأحسنها ليعمل به حتى تتحقق النتائج (ابن العربي،1987). كما تعرف على إنها استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بالمصالح العامة (الانصاري،1985). والشورى استطلاع الرأي من ذوي الخبرة فيه للتوصل إلى أقرب الأمور للحق. وللشورى أهمية كبرى في أي تنظيم كان، أو أي جماعة من الجماعات، وعليها ترتكز الدولة المسلمة التي تؤمن لرعاياها الأمن والاستقرار، وأصبحت تميز نظام الحكم في الإسلام (عبد الخالق،1975).

تم إنشاء مجلس الشورى في سلطنة عُمان عام 1991؛ ليحل بديلاً عن مجلس استشاري كان موجوداً منذُ عام 1981. يضم المجلس ممثلين عن جميع ولايات السلطنة البالغ عددهم (85) عضواً، يتم انتخابهم باقتراع سري من قبل المواطنين، وعادة تجري الانتخابات كل أربعة أعوام. وفي شهر مارس من عام 2011 تم منح مجلس الشورى العماني صلاحيات تشريعية ورقابية، بموجب المرسوم السلطاني رقم (39) لسنة 2011. وتعد الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، الوظيفة الرئيسية الثانية لمجلس الشورى بعد التشريع، وتمثل التقارير السنوية للوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، النافذة الرئيسية لممارسة هذه الرقابة.

ترفع جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى لرئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية، تقريراً عما حققته من إنجازات، مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية السابقة، وما واجهتها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها (ياغي،2004)، وتمثل التقارير السنوية للوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، النافذة الرئيسية التي يطل منها المجلس على عمل الوزارات، ويمارس بمقتضاها الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية. إذ تحال التقارير السنوية إلى مجلس الشورى لدراستها واقتراح ما يراه بشأنها (المقرن، 2008). والرقابة هي عملية منهجية يستطيع من خلالها المديرون ضبط مختلف الأنشطة التنظيمية لتتوافق مع التوقعات المقررة في الخطط والموازنات والأهداف ومعايير الأداء (الهواري،2002). من هنا تتضح الأهمية الكبيرة لهذه التقارير، باعتبارها الأساس للرقابة التي يمارسها مجلس الشورى على أداء الأجهزة الحكومية،

ذكر السلوم، (2005) أنَّ أدوار مجلس الشورى تتضمن الآتي:

أولاً- الدور التشريعي: ويشمل دراسة مشروعات القوانين، ومناقشة وإقرار الأنظمة، ويطبق من خلال:

- اقتراح مشروعات أنظمة جديدة.
- اقتراح تعديل أنظمة قائمة.
- اقتراح إلغاء أنظمة قائمة.

ثانيًا: الدور الرقابي: يناقش التقارير السنوية من أجل ممارسة دوره الرقابي على أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية، عن طريق اللجان المتخصصة. واقتراح ما يراه بشأنها وقد تنشأ بعض التوصيات التي يراها المجلس لتحسين أداء تلك الوزارات أو المؤسسات.

1.1 مشكلة الدراسة :

يعد مجلس الشورى من أهم الجهات التي يرفع إليها التقارير السنوية عن أداء المؤسسات الحكومية وما تم إنجازه خلال السنة من المشروعات والبرامج المعتمدة في خطة التنمية في المجالات المختلفة، حيث يقوم مجلس الشورى بمقارنته بما ورد في الخطة، ولا يكتفي المجلس بالتقارير التي يتم رفعها (العتيبي، 2011). وعندما يكتشف المجلس أي خطأ في التقارير التي ترفعها إليه الجهات الحكومية؛ يقوم المجلس ممثلاً في الأعضاء باستخدام وسائل متعددة للرقابة للوصول إلى حقيقة التقارير التي يتم رفعها ومدى

صحتها ومطابقتها للواقع (نصير،2001). وتكمن المشكلة في عدم وجود دراسة سابقة ناقشت آليات عمل المجلس في وظيفة الرقابة على أجهزة الحكومة ومدى فاعلية تلك الأدوات الرقابية، وأثرها في تحسين أداء المؤسسات الحكومية. لذا يود الباحث التعرف على الجهود والآليات التي يتبعها المجلس في الرقابة على الأداء الحكومي، ومن هنا تظهر مشكلة البحث في السؤال الآتي: ما دور مجلس الشورى في الرقابة على الأداء الحكومي؟

1.2 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس في مناقشة الآليات التي يتبعها المجلس في الرقابة على الأداء الحكومي، من حيث:

أ. مدى استخدام الأدوات الرقابية.

ب. فاعلية الأدوات الرقابية المستخدمة.

ت. كفاية الأدوات الرقابية المستخدمة.

ث. درجة مساهمة الأدوات الرقابية التي يستخدمها المجلس في تحسين أداء المؤسسات الحكومية.

ج. مدى موافقة أعضاء المجلس على المقترحات المقدمة لتطوير أدوات العمل الرقابي.

بذلك كرست الدراسة لمناقشة موضوع دور مجلس الشورى العماني في الرقابة على الأداء الحكومي، من خلال آراء العينة المبحوثة خلال عام 2017.

الإطار النظري:

1.3 مجلس الشورى العماني:

هو جهاز تنظيمي تابع لسلطنة عمان. يتم فيه تمثيل الولايات حيث يتم انتخاب مرشحين عن كل ولاية من ولايات السلطنة التي يزيد عدد سكانها عن (30) ألف مواطن. وإذا كان عدد سكان الولاية يقل عن 30 ألف مواطن يتم انتخاب مرشح واحد. تجري عملية الانتخابات بإشراف لجنة تترأس هذه العملية أثناء الانتخابات، وتكلف بعد الانتخابات بالنظر في الطعون أو أية اعتراضات حول سير العملية الانتخابية. يتم إعلان نتائج الانتخابات من قبل وزير الداخلية، الذي يعلن عن أعلى نسبة أصوات انتخابية؛ الذين يمثلون جميع ولايات السلطنة حسب أنظمة وقوانيين الدولة.

1.4 الترشح لعضوية المجلس:

الترشح مفتوح لكل المواطنين من الجنسين، وفقاً لشروط: أن يكون عماني الجنسية من أب وأم عمانيين الأصل، أن يكون عمره الترشح لا يقل عن 30 سنة. حاصل على دبلوم التعليم العام في الأدنى، وأن يكون حسن السير والسلوك، ومشهود له بالأمانة. وألا يعمل في أي جهة عسكرية. ويجوز انتخاب العضو لفترة ثانية، ولا يجوز الجمع بين وظيفتين حكوميتين في نفس الوقت. ينتخب رئيس المجلس من بين أعضاء المجلس، بالاقتراع السري المباشر وبالأغلبية المطلقة، ولرئيس المجلس نائبان يتم انتخابهم من بين أعضاء المجلس. ولا يجوز إسقاط العضوية عن عضو مجلس الشورى، إلا إذا فقد أحد الشروط التي أنتخب على أساسها، أو أخل بواجبات عضويته، أو فقد الثقة والاعتبار. وتسقط العضوية في حالة اتفاق ثلثي الأعضاء الحاضرين في الجلسة.

1.5 الأدوات الرقابية:

أقرّت صلاحيات مجلس الشورى، (2011)، مجموعة الوسائل والأدوات التي يتم استخدامها للرقابة على المؤسسات الحكومية، وهي:

أ. البيان العاجل: يحق لكل عضو أن يطلب من الرئيس الإدلاء ببيان عن أمر عاجل ومهم، يتعلق بالمصلحة العامة للبلاد. ويمكن الإدلاء ببيان في مدة عشر دقائق.

ب. طلب الإحاطة: للعضو أن يطلب إحاطة الحكومة بأمر له أهمية عاجلة، ويطلب من الحكومة إحاطة المجلس علماً ببيانات أو معلومات تدخل في اختصاصات المجلس.

ت. إبداء رغبة: لكل عضو الحق في إبداء رغبة في تطوير الخدمات وتعزيز التنمية.

ث. السؤال: يحق للعضو أن يوجه سؤالاً للوزير ليجيب الوزير على السؤال في الجلسة المحددة.

ج. طلب المناقشة: يجوز بناء على طلب خمسة أعضاء طرح الموضوعات العامة التي تدخل في اختصاص المجلس للمناقشة وتبادل الرأي فيه مع الوزير.

ح. مناقشة البيانات الوزارية: يقرر المجلس في بداية كل دوره المحاور النقاشية التي ستقدم خلال ذلك الدورة، بناء على اقتراح رؤساء اللجان الدائمة.

خ. لجنة تقصي الحقائق: يحق للمجلس تشكيل لجنة تقصي الحقائق في موضوع يدخل في اختصاصه بناء على طلب موقع من عشرة أعضاء.

د. الاستجواب: يجوز لخمسة عشر عضواً أن يطلبوا كتابة استجواب لأحد الوزراء في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم ومخالفة القانون (كتاب إنجازات مجلس الشورى، الفترة السابعة،2015.)

الدراسات السابقة

دراسة الجهني، (2006) حول دور مجلس الشورى في إعداد الأنظمة بالمملكة العربية السعودية. هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل التالي: ما دور مجلس الشورى في إعداد الأنظمة في المملكة العربية السعودية، وقد توصل البحث لنتائج من أهمها: إنّ اختصاصات مجلس الشورى تتفق مع اختصاصات مجلس الأُمة الكويتي ومجلس الشعب المصري. يتشابه مجلس الشورى مع مجلس الأُمة الكويتي ومجلس الشعب المصري في القرارات الصادرة، ويختلفان عنه بإنهما جهة تشريعية ملزمة. وإن علاقة مجلس الشورى بمجلس الوزراء كسلطة تنظيمية، بخلاف ما هو عليه الحال في مجلس الأُمة الكويتي ومجلس الشعب المصري بعلاقاتها مع مجلس الوزراء كجهة تنفيذية.

دراسة المهنا، (2009) مجلس الشورى السعودي وأدواره الداخلية والخارجية. ناقش دور مجلس الشورى كمؤسسة سياسية، والتعرف على دور ومهام المجلس ضمن النظام السياسي السعودي. طبقت الدراسة على أعضاء المجلس، وقد توصلت إلى نتائج لعل من أهمها:

1.6 الدراسات الأجنبية:

أ. كان الاعتماد المفرط على مراجعة تقارير الأداء السنوي فقط؛ أحد أسباب عدم فاعلية المجالس الرقابية.

ب. تعمل الحكومة في الآونة الأخيرة بتوصيات المجلس بشكل متزايد وتأخذها بعين الاعتبار.

ت. لا توجد آلية في المجلس لمتابعة ما تم تنفيذه من توصيات المجلس.

إن دور المجلس في الشؤون الخارجية للبلاد تتمثل في إبداء الرأي ورفع التوصيات للحكومة، عن طريق ممارسة دوره الرقابي في متابعة أداء وزارة الخارجية.

دراسة أل حموض، (2010) حول فاعلية وسائل مجلس الشورى في مراقبة أداء الأجهزة التنفيذية بالمملكة العربية السعودية. ناقشتْ الدراسة مدى فاعلية رقابة مجلس الشورى في أداء الأجهزة التنفيذية. طبقت الاستبانة على أعضاء وموظفي مجلس الشورى، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب المسح الشامل وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

أولاً: أهم الوسائل والأساليب الفاعلة في المراقبة التي يستخدمها مجلس الشورى؛ تتمثل في اللجان المتخصصة، ومناقشة المجلس للأنظمة واللوائح، وطلب حضور مسؤولين للمناقشة والاستماع إلى تفسيراتهم حول أجهزتهم.

ثانياً: أهم المعوقات التي تحد من فاعلية أعمال مجلس الشورى الرقابية على أداء الأجهزة التنفيذية تمثلت في:

- تأخر تسليم بعض التقارير السنوية للأجهزة الحكومية في وقتها المحدد.
- ضعف اهتمام بعض الجهات التنفيذية بتوصيات المجلس.
- تفاوت اللجان المتخصصة في عملها بحسب طبيعة تخصص كل لجنة وحيوية أعضائها ورئاستها.

دراسة (Bjorn,2010)

The Role of the Party's Policies, the Role of Political Parties in Decision-Making and Legislation in the European Parliament

هدفت معرفة قدرة الأحزاب السياسية لبرلمان الاتحاد الأوروبي في تحقيق الدور التقليدي للأحزاب في برلمانات الدول الأوروبية وقدرتها على الربط بين المواطنين والمشرعين في الاتحاد الأوروبي. استخدم الباحث المنهج الاستقرائي المقارن، وتوصل إلى عدد من النتائج من أهمها:

أ. رغم دور الأحزاب في معظم مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلا إنها تفتقر للسيطرة والتأثير على صنع السياسات في تلك المؤسسات.

ب. إن دور الأحزاب في البرلمانات الأوروبية واضح، حيث يقوم بالمحاسبة والاستجابة في كل مراحل صناعة السياسات العامة؛ لذا لهم تأثير على الوزراء، إلا إن دور الأحزاب السياسية في الاتحاد الأوروبي أقل وضوحا وأقل تأثيراً.

دراسة (baris,2010)

When and how Parliament affect foreign policy?

هدف البحث إلى اختبار دور البرلمان التركي في السياسة الخارجية، واكتشاف العلاقة بين التأثير المتبادل للبرلمان التركي والقيادة، والرأي العام والسياسات الحزبية؛ من خلال دراسة ومتابعة قرارات البرلمان التركي، حين لم تسمح للولايات المتحدة الأمريكية استخدام تركيا كقاعدة لغزو العراق، وقد تقبلت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك القرار الذي انبثق عن برلمان منتخب. استخدم الباحث المنهج الاستقرائي المقارن وتوصل البحث إلى عدد من النتائج منها:

أ. البرلمان التركي لعب أدوار مهمة في السياسة الخارجية التركية، رغم إن صناعة السياسة تتم بشكل أساس من قبل مجلس الوزراء والسلطة التنفيذية.

ب. تغير النظرة القديمة التي ترى محدودية دور البرلمان في صنع السياسة الخارجية، فأصبح البرلمان لاعباً هاماً في صنع تلك السياسات، وقد سمحت الحكومة التركية للبرلمان أن يكون له الكلمة الأخيرة فعبر عن رأي المواطنين.

دراسة (Kelly,2010)

Discover the Role of Legislators in Canada, are members of Parliament affect policy

هدفت الدراسة معرفة تأثير أعضاء البرلمان الكندي على السياسات العامة في كندا، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي المقارن، وتوصل البحث إلى نتائج منها:

أ. ضعف البرلمان الكندي في السياسات العامة، نظراً لسيطرة السلطة التنفيذية على الأدوار السياسية في البلاد. وإن الدور السياسي للبرلمان مهم ويقترح إنه على الأعضاء في البرلمان الكندي المساهمة الفعالة في السياسة العامة وليس في المجال التشريعي فقط. وعليهم التأثير بطريقة غير مباشرة في السياسات العامة من خلال مشاركتهم في عضوية الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

ب. إن دور البرلمان في صنع القرارات محدود ومقيد بتنقيح وتصديق وتشريع القوانين، وللبرلمان حيز ضيق في التأثير على السياسات العامة من خلال العملية التشريعية بشكل مباشر، وعليه السعي بطرق غير مباشرة للتأثير على السياسات العامة وإيصال وجهات نظره.

منهجية البحث:

فيما يأتي عرض بمنهجية البحث، وبيان مجتمع البحث وعينته، وأداة البحث والتحقق من صدق الأداة وثباتها، والأساليب الإحصائية التي اتبعها الباحث في تحليل البيانات.

1.7 مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من أعضاء مجلس الشورى بسلطنة عمان البالغ عددهم (85) عضواً وقام الباحث بتوزيع (70) استبانة على أعضاء المجلس أثناء تواجدهم قبل إحدى الجلسات، استرجع منها (61) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي، شكلت ما نسبته (76,3%) من أعضاء مجلس الشورى، وهي نسبة مقبولة لأغراض التحليل والبحث العلمي. يوضح الجدول الآتي البيانات الأساسية لعينة البحث.

الجدول رقم (1) بيانات العينة وفقاً للسمات الشخصية والوظيفية

م	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	العمر	من 30 – 40 سنة	39	%63,9
		من 41 – 50 سنة	22	%36,1
		من 51 – 60 سنة	-	-
المجموع			61	%100,0
2	المؤهل العلمي	دبلوم التعليم العالي	10	%16,4
		بكالوريوس	36	%59,0

		ماجستير	12	%19,7
		دكتوراه	3	%4,9
المجموع			61	%100,0
3	طبيعة العمل قبل العضوية	قطاع عام	27	%44,3
		قطاع خاص	10	%16,4
		أعمال حرة	21	%34,4
		متقاعد	3	%4,9
المجموع			61	%100,0
4	سنوات الخبرة العملية قبل العضوية	أقل من 5 سنوات	15	%24,6
		من 5 – 10 سنوات	13	%21,3
		أكثر من 10 – 15 سنة	12	%19,7
		أكثر من 15 – 20 سنة	12	%19,7
		أكثر من 20 سنة	9	%14,8
المجموع			61	%100,0
5	عدد الدورات بمجلس الشورى	دورة	41	%67,2
		دورتين	20	%32,8
المجموع			61	%100,0

تشير نتائج الجدول رقم (1) أن عينة أعضاء مجلس الشورى في الفئة العمرية (من 30 – 40 سنة) قد بلغت نسبتهم 63,9%، في حين بلغت نسبة الفئة العمرية (من 41 – 50 سنة) 36,1% .

كما يتضح من النتائج في الجدول (1) أن أغلبية أعضاء مجلس الشورى من حملة مؤهل البكالوريوس بنسبة 59%، وبلغت نسبة حملة الماجستير منهم 19,7%، وحملة دبلوم العالي بنسبة بلغت 16,4%، وجاء رابعاً حملة الدكتوراه بنسبة 4,9%.

وبين الجدول رقم (1) أن 44,3% من أعضاء مجلس الشورى كانوا يعملون في القطاع العام، و34,4% منهم كانوا من يمارسون الأعمال الحرة، بينما 16,4% منهم كانوا يعملون في القطاع الخاص، و4,9% من فئة المتقاعدين.

وحول سنوات الخبرة العملية قبل العضوية؛ جاء في المرتبة الأولى الأعضاء ذوو خبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة بلغت 24,6%، تلاهم الأعضاء في فئة (من 5 – 10 سنوات) بنسبة 21,3%، وتماثلت نسبة الأعضاء في الفئتين (أكثر من 10 – 15 سنة) و(أكثر من 15 – 20 سنة) وبلغت 19،7% لكل منهما، وكانت نسبة الأعضاء في فئة (أكثر من 20 سنة) هي الأقل حيث بلغت 14,8% .

وأخيراً كان غالبية أعضاء مجلس الشورى ممن لهم دورة واحدة في المجلس نسبتهم 67,2%، تلاهم أعضاء المجلس الشورى ممن لهم دورتان بنسبة بلغت 32,8%.

1.8 أداة البحث (الاستبانة):

بعد الاطلاع على الجانب النظري للبحث من خلال النشرات والتقارير الدورية والبحوث التي ناقشت موضوعات مشابهة؛ قام

الباحث بتطوير وبناء استبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي، لمعرفة دور مجلس الشورى في الرقابة على الأداء الحكومي، التي تم استخدامها كأداة رئيسية لجمع البيانات المطلوبة، والتي شملت على:

القسم الأول: يتناول البيانات الأساسية لأعضاء مجلس الشورى في العينة.

القسم الثاني: اشتمل دراسة دور الأدوات الرقابية في المجلس وهي: (البيان العاجل، طلب الإحاطة، إبداء الرغبة، السؤال، طلب المناقشة، مناقشة البيانات الوزارية، لجنة تقصي الحقائق، الاستجواب)، التي ينفذها المجلس على المؤسسات الحكومية. بهدف الكشف ومناقشة

أ. مدى استخدامها.

ب. مدى فعاليتها.

ت. مدى كفايتها.

ث. مدى مساهمتها في تحسين الأداء الحكومي.

1.9 صدق وثبات الاستبانة:

1.9.1 الصدق الظاهري:

وهو النظر إلى الاستبانة وتفحص فقراتها لمعرفة مدى ملائمة بنودها لقياس المتغيرات المختلفة، حيث قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين بجامعة ظفار بكلية التجارة والعلوم الإدارية، للتأكد من مدى سلامة بناء الاستبانة، ومدى وضوح عباراتها ومدى قياس العبارة لما وضعت لقياسه. وقام الباحث بإجراء اللازم حسب ملاحظات المحكمين؛ من حيث التعديل والحذف والإضافة، لتخرج الاستبانة في صورتها النهائية بشكل أكثر دقة وموضوعية.

1.9.2 ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، للتأكد من استقرار نتائج الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

قياس الاتساق الداخلي وفق معامل ثبات ألفا كرونباخ: يوضح الجدول الآتي معاملات ثبات كرونباخ ألفا للاستبانة والتي جاءت كما يأتي:

الجدول رقم (2) معاملات ثبات ألفا كرونباخ للاستبانة وأبعادها

ت	المحور	معامل ثبات (كرونباخ ألفا)
1	مدى استخدام الأدوات الرقابية	.740
2	مدى فاعلية الأدوات الرقابية	.705
3	مدى قوة الأدوات الرقابية	.737
4	مدى كفاية الأدوات الرقابية	.750
5	مساهمة الأدوات الرقابية في تحسين مستويات الأداء	.802
6	المقترحات	.600
	جملة الاستبانة الكلية	.848

أظهرت معاملات الثبات في الجدول رقم (2) أن معامل ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات والاستبانة ككل كان مرتفعاً، مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

1.10 الأساليب الاحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث في التحليل العملي للبيانات جملة من المقاييس الإحصائية الوصفية والتحليلية باستخدام البرنامج الحاسوبي "الحزمة

الإحصائية للعلوم الاجتماعية" SPSS، حيث قام باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الاتساق الداخلي (Cronbach's Alpha)
- التكرارات والنسب المئوية للبيانات الأساسية لأفراد العينة من أعضاء مجلس الشورى.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة للاستجابات في متغيرات وفقرات البحث.
- اختبار (T) للعينات المستقلة لمعرفة الفروق تجاه متغيرات البحث والتي تعود لاختلاف البيانات الأساسية لأفراد العينة التي تضم فئتين.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة الفروق تجاه متغيرات البحث والتي تعود لاختلاف البيانات الأساسية لأفراد العينة المتكونة من أكثر من فئتين.
- اختبار توكي للمقارنات البعدية في حال وجود فروق تجاه متغيرات البحث في نتيجة تحليل اختبار التباين الآحادي.

تم اعتماد المعيار الموضح في الجدول الآتي لمستويات الاستجابات:

الجدول رقم (3) مستوى الموافقة المقابلة لمدى المتوسط الحسابي

مدى المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة
(من (1) إلى (1.79	منخفضة جداً
من (1.8) إلى (2.59)	منخفضة
(من (2.6) إلى (3.39	متوسطة
من (3.4) إلى (4.19)	مرتفعة
من 4.2 فأكثر	مرتفعة جداً

نتائج البحث:

قام الباحث من خلال هذا المبحث بتحليل البيانات للإجابة على أسئلة البحث، التي جاءت كالآتي:

السؤال الأول: نص السؤال الأول على: ما مدى استخدام الأدوات الرقابية في رقابة المجلس على المؤسسات الحكومية ؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى الاستخدام لأدوات الرقابة وفقاً لاستجابات أفراد العينة على الأدوات الرقابية بصورة عامة وعلى كل أداة على حدا، كما هو في الجدول الآتي:

الجدول (4) مدى الاستخدام المجلس للأدوات الرقابية

ت	الأدوات الرقابية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الاستخدام
1	البيان العاجل	2.56	1.057	بدرجة منخفضة
2	طلب الإحاطة	3.97	.999	بدرجة مرتفعة
3	إبداء الرغبة	3.90	.889	بدرجة مرتفعة
4	السؤال	4.41	.844	بدرجة مرتفعة جداً
5	طلب المناقشة	3.62	1.035	بدرجة مرتفعة
6	مناقشة البيانات الوزارية	4.05	1.064	بدرجة مرتفعة
7	لجنة تقصي الحقائق	2.82	1.041	بدرجة متوسطة

8	الاستجواب	2.15	1.132	بدرجة منخفضة
معدل استخدام الأدوات الرقابية الكلي		3.44	1.008	بدرجة مرتفعة

يتبين من نتائج الجدول رقم (4) أن مدى استخدام الأدوات الرقابية على المؤسسات الحكومية من قبل أعضاء المجلس قد كان بدرجة مرتفعة، إذ بلغ معدل المتوسط الكلي (3.44) بانحراف معياري قدره (1.008). ويلاحظ من الجدول:

أ. أنّ أكثر الأدوات استخداماً "السؤال"، بدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ (4.41). استخدام الأدوات الرقابية للتسلسلات (2، 3، 5) كان بدرجة مرتفعة.

ب. واستخدام الأدوات الرقابية للتسلسل (7) كان بدرجة متوسطة.

ت. واستخدام الأدوات الرقابية للتسلسلين (1 و8) كان بدرجة منخفضة.

السؤال الثاني: نص السؤال الثاني على ما يلي: ما مدى فاعلية الأدوات الرقابية التي يستخدمها المجلس في الرقابة على المؤسسات الحكومية؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى فاعلية أدوات الرقابة وفقاً لاستجابات افراد العينة على الأدوات الرقابية بصورة عامة وعلى كل أداة كما في الجدول:

الجدول (5) مدى فاعلية الأدوات الرقابية

ت	الأدوات الرقابية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الفاعلية
1	البيان العاجل	2.67	1.151	بدرجة متوسطة
2	طلب الإحاطة	3.72	.985	بدرجة مرتفعة
3	إبداء الرغبة	3.58	1.017	بدرجة مرتفعة
4	السؤال	4.18	.930	بدرجة مرتفعة
5	طلب المناقشة	3.61	.936	بدرجة مرتفعة
6	مناقشة البيانات الوزارية	3.89	.933	بدرجة مرتفعة
7	لجنة تقصي الحقائق	3.20	1.352	بدرجة متوسطة
8	الاستجواب	3.10	1.680	بدرجة متوسطة
معدل فاعلية الأدوات الرقابية الكلي		3.49	1.123	بدرجة مرتفعة

يتبين من الجدول (5) أن مدى فاعلية الأدوات الرقابية على المؤسسات الحكومية من قبل أعضاء المجلس كان بدرجة مرتفعة، إذ بلغ معدل المتوسط الحسابي الكلي لمدى فاعلية الأدوات الرقابية (3.49)، وبانحراف معياري قدره (1.123). ويلاحظ من الجدول السابق أن مدى فاعلية الأدوات الرقابية كانت:

أ. كانت فاعلية أدوات: (السؤال، مناقشة البيانات الوزارية، طلب الإحاطة، طلب المناقشة، إبداء الرغبة) جميعها بدرجة مرتفعة، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.18 إلى 3.58).

ب. كانت فاعلية أدوات: (لجنة تقصي الحقائق، البيان العاجل، الاستجواب) بدرجة متوسطة، تراوحت متوسطاتها الحسابية (3.20 و2.67).

ت. كان "السؤال" أكثر الأدوات الرقابية فاعلية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.18).

ث. وكان "البيان العاجل" أقل الأدوات الرقابية فاعلية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.67).

السؤال الثالث: نص السؤال الثالث على: ما مدى كفاية الأدوات الرقابية التي يستخدمها المجلس في الرقابة على المؤسسات الحكومية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى كفاية أدوات الرقابة وفقاً لاستجابات أفراد العينة على الأدوات الرقابية بصورة عامة وعلى كل أداة، كما هو في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6) مدى كفاية الأدوات الرقابية

م	الأدوات الرقابية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مدى الكفاية
1	البيان العاجل	3.05	1.056	بدرجة متوسطة
2	طلب الإحاطة	3.68	1.041	بدرجة مرتفعة
3	إبداء الرغبة	3.69	1.088	بدرجة مرتفعة
4	السؤال	3.93	.929	بدرجة مرتفعة
5	طلب المناقشة	3.97	1.095	بدرجة مرتفعة
6	مناقشة البيانات الوزارية	3.70	.926	بدرجة مرتفعة
7	لجنة تقصي الحقائق	3.31	1.246	بدرجة متوسطة
8	الاستجواب	3.39	1.595	بدرجة متوسطة
مدى كفاية الأدوات الرقابية الكلي		3.58	1.122	بدرجة مرتفعة

يتبين من نتائج الجدول (6) أن مدى كفاية الأدوات الرقابية على المؤسسات الحكومية؛ كان بدرجة مرتفعة، حيث بلغ معدل المتوسط الحسابي (3.58) بانحراف معياري قدره (1.122). ويلاحظ من الجدول أن مدى كفاية الأدوات الرقابية كان كالآتي :

أ. كانت فاعلية أدوات: (السؤال، مناقشة البيانات الوزارية، طلب الإحاطة، طلب المناقشة، إبداء الرغبة) جميعها بدرجة مرتفعة، تراوحت متوسطاتها الحسابية مابين (3.97 إلى 3.68).

ب. كانت فاعلية أدوات: (لجنة تقصي الحقائق، البيان العاجل، الاستجواب) بدرجة متوسطة، تراوحت متوسطاتها الحسابية (3.39 و3.05).

ت. كانت أعلى الأدوات كفاءة وبدرجة مرتفعة أداة "طلب المناقشة"، بمتوسط حسابي بلغ (3.97).

ث. جاءت أداة "البيان العاجل" أدنى كفاءة الأدوات المستخدمة بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.05).

السؤال الرابع: نص السؤال على ما يلي: ما درجة مساهمة الأدوات الرقابية التي يستخدمها المجلس في تحسين أداء المؤسسات الحكومية؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومدى مساهمة أدوات الرقابة في تحسين الأداء وفقاً لاستجابات أفراد العينة على الأدوات الرقابية بصورة عامة وعلى كل أداة على حدا، كما هو في الجدول التالي :

الجدول (7) مدى مساهمة الأدوات الرقابية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية

ت	الأدوات الرقابية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مدى المساهمة
1	البيان العاجل	3.44	1.118	بدرجة مرتفعة
2	طلب الإحاطة	3.84	1.019	بدرجة مرتفعة

ت	الأدوات الرقابية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مدى المساهمة
3	إبداء الرغبة	3.79	1.082	بدرجة مرتفعة
4	السؤال	4.17	.806	بدرجة مرتفعة
5	طلب المناقشة	4.13	.873	بدرجة مرتفعة
6	مناقشة البيانات الوزارية	4.10	.907	بدرجة مرتفعة
7	لجنة تقصي الحقائق	3.77	1.216	بدرجة مرتفعة
8	الاستجواب	4.21	1.142	بدرجة مرتفعة جداً
مدى مساهمة الأدوات الرقابية الكلي		3.93	1.020	كبيرة

يتبين من نتائج الجدول (7) أن مدى مساهمة الأدوات الرقابية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية؛ كان بدرجة مرتفعة، حيث بلغ معدل المتوسط الحسابي (3.93) بانحراف معياري قدره (1.020). ويلاحظ من الجدول:

أ. إن أكثر الأدوات مساهمة وبدرجة مرتفعة جداً هي أداة "الاستجواب" بمتوسط حسابي بلغ (4.21).

ب. كانت مساهمة جميع الأدوات الرقابية الأخرى في تحسين أداء المؤسسات الحكومية -عدا الاستجواب- بدرجة مرتفعة تراوحت بين (4.17 و3.44).

السؤال الخامس: نص السؤال على: ما مدى موافقة أعضاء المجلس على المقترحات المقدمة لتطوير العمل الرقابي للأدوات؟

للإجابة عن السؤال قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة على مقترحات التطوير، لكل أداة، كما هو في الجدول التالي:

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمقترحات التطوير

ت	مقترحات التطوير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
1	أعتقد أن شروط استخدام العضو للأداة قاسية	2.75	1.234	9	متوسطة
2	أرى أن الزمن المطلوب لاستخدام الأداة طويل	3.41	1.055	7	مرتفعة
3	أرى أن المناقشة من الأدوات التي لا تؤدي الى الحصول على نتائج مهمة	2.91	1.418	8	متوسطة
4	لا يحتاج المجلس الى تطوير من حيث التكوين والصلاحيات	2.31	1.191	10	منخفضة
5	يحتاج المجلس الى بعض التطوير من حيث التكوين والصلاحيات	4.26	1.044	1	مرتفعة جداً

ت	مقترحات التطوير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
6	يحتاج المجلس الى تطوير جذري في التكوين والصلاحيات ليتمكن من رسم ومتابعة الأداء العام للمؤسسات الحكومية	3.95	1.132	4	مرتفعة
7	أرى ضرورة توسيع صلاحيات المجلس مع بقاء تكوينه كما هو	4.12	.930	3	مرتفعة
8	يناقش المجلس تقارير الأجهزة الحكومية، ويعد ذلك من الادوات الفاعلة للمجلس في متابعة أداء المؤسسات	3.83	.886	5	مرتفعة
9	مجلس الشورى يناقش الوزراء في الجلسات، وبذلك يؤدي دورا فاعلا في متابعة أداء المؤسسات الحكومية	3.74	.911	6	مرتفعة
10	مناقشة مندوبي الجهات الحكومية في لجان المجلس من الأدوار البارزة للمجلس في متابعة أدائها	4.25	.571	2	مرتفعة جداً

يلاحظ من الجدول (8):

أ. إن أعلى نسبة موافقة مرتفعة جداً من لأعضاء مجلس الشورى؛ كانت لحاجة المجلس إلى بعض التطوير من حيث التكوين والصلاحيات، حيث بلغ متوسطه الحسابي (4.26).

ب. تلاه بدرجة مرتفعة جداً مقترح مناقشة مندوبي الجهات الحكومية في لجان المجلس من الأدوار البارزة للمجلس في متابعة أدائها، حيث بلغ متوسطه الحسابي (4.25).

ت. حصلت المقترحات في التسلسلات: (2، 6، 7، 8، 9) على نسبة موافقة مرتفعة، حيث بلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.12 و3.41).

ث. حصل المقترحان في التسلسلين: (1 و3) على نسبة موافقة متوسطة، بلغ متوسطهما الحسابي (2.75 و2.91).

أما أدنى المقترحات موافقة من قبل الأعضاء، فكان مقترح: "عدم حاجة المجلس إلى تطوير من حيث التكوين والصلاحيات"، الذي كان بدرجة منخفضة، وبمتوسطه الحسابي (2.31).

أهم نتائج البحث:

أ. مدى استخدام مجلس الشورى للأدوات الرقابية على المؤسسات الحكومية؛ كان بدرجة عالية، و كانت أكثر الأدوات الرقابية استخداما هو "السؤال" نظراً لأن الإجابة تتم بطريقة مباشرة في الجلسة. تتفق النتيجة مع دراسة الجميلي، (2012 .(

ب. كانت فاعلية الأدوات الرقابية على المؤسسات الحكومية بدرجة فعالة. يرجع ذلك إلى استخدام الأدوات الرقابية بكفاءة مما يزيد من دور المجلس في الرقابة.

ت. مدى كفاية الأدوات الرقابية على المؤسسات الحكومية؛ كانت بدرجة كافية، ويعود ذلك إلى أن استخدام الأدوات الرقابية في جلسات المجلس واستدعاء المسؤول يؤدي إلى إزالة الغموض (آل حموض،2010).

ث. مساهمة الأدوات الرقابية على المؤسسات الحكومية من قبل أعضاء المجلس قد كان بدرجة كبيرة، وذلك وفقاً للمتوسط الكلي لاستجابات عينة البحث والبالغ (3.93) بناء على المعيار المستخدم في هذا البحث. قد تعود هذه النتيجة إلى أن استخدام الأدوات الرقابية في المجلس من قبل الأعضاء تؤدي إلى اكتساب الكثير من الثقة، مما يعزز دور المجلس في عملية الرقابة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المهنا،(2009).

التوصيات:

1. زيادة استخدام أداة "البيان العاجل" و"لجنة تقصي الحقائق" و"الاستجواب" في الرقابة على المؤسسات الحكومية نظراً لأهميتها في عملية الرقابة.

2. يرى الأعضاء أن الأدوات التي تستخدم في عملية الرقابة؛ ليست جميعها كافية للرقابة على المؤسسات الحكومية ويفضل زيادة استخدام البيان العاجل ولجنة تقصي الحقائق والاستجواب في عملية الرقابة لما لها من تأثير على الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية .
3. يرى الأعضاء أن الاستجواب يعد من أهم أدوات الرقابة مساهمة في ضبط الرقابة على المؤسسات الحكومية؛ لذا يفضل العمل على استخدام الأعضاء لأداة الاستجواب بكفاءة عالية لتغطية كل جوانب الموضوع .
4. يرى الأعضاء أن المجلس يحتاج إلى تطوير وزيادة مستويات الصلاحيات، كذلك العمل على زيادة مستويات مناقشة المسؤولين في المجلس لما لها من ردود فعل إيجابية بالنسبة لعملية الرقابة.

الخاتمة:

ناقش البحث الكمي مدى استخدام مجلس الشورى للأدوات الرقابية على المؤسسات الحكومية، وفاعلية تلك الأدوات، ومدى كفايتها، ودرجة مساهمتها في تحسين أداء عمل المؤسسات. كما عرض مدى موافقة أعضاء المجلس على المقترحات المقدمة لتطوير عمل الأدوات الرقابية. ورغم النتائج الإيجابية التي خرج بها البحث؛ يرى أعضاء المجلس ضرورة تطويره وزيادة مستويات الصلاحيات الممنوحة.

قائمة المراجـع:

1.11 المراجع العربية:

أبو قحف، عبد السلام. (2002). *أساسيات التنظيم الإداري*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

إبن العربي، أبو بكر محمد عبد الله. (1987). أحكام القرآن. تحقيق محمد البجاوي، بيروت: دار الجبل.

آل حموض، سعود بن عبد الله بن محمد. (2010). *فاعلية وسائل مجلس الشورى في مراقبة اداء الاجهزة التنفيذية في المملكة العربية السعودية*، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الامنية، السعودية.

الجهني، غازي بن علي. (2006). *دور مجلس الشورى في إعداد الأنظمة بالمملكة العربية السعودية*. رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الامنية، السعودية.

السلوم، يوسف بن إبراهيم. (2005). *تجربتي في مجلس الشورى*. دار بلاد العرب للنشر والتوزيع الرياض، السعودية.

العتيبي، تركي ذيب. (2011). *جهود مجلس الشورى في مواجهة مشكلة البطالة*. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية .

الكفراوي، عوف محمود. (2004). *الرقابة المالية النظرية والتطبيق*. الإسكندرية، مصر: مطبعة الانتصار، ط2.

مجلس الشورى العماني. (2015). كتاب إنجازات مجلس الشورى. الفترة السابعة. مسقط، سلطنة عُمان.

المهنا، حامد عبد العزيز. (2009). مجلس الشورى السعودي وادواره الداخلية والخارجية. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية .

الجميلي، مصر عبد المحسن. (2012). دور مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية في رسم ومتابعة السياسات الداخلية والخارجية للمملكة: الواقع والتطلعات. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية.

عبد الخالق، عبد الرحمن. (1975). الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي. الكويت: الدار السلفية .

المقرن، سطام بن عبدالعزيز. (2008). تصميم أنظمة الرقابة الداخلية للقطاع الحكومي: دراسة تحليلية وصفية . ديوان المراقبة العامة، المملكة العربية السعودية، السعودية.

نصير، نعيم. (2001). المنظور الإسلامي والوضعي للرقابة على الإدارة العامة: دراسة مقارنة. مجلة الملك سعود العلوم الإدارية، المملكة السعودية، المجلد الثالث، العدد الأول.

الأنصاري، عبد الحميد أسماعيل. (1985). نظام الحكم في الاسلام. قطر: دار القطري بن الفجاءة.

الهواري، سيد. (2002). الإدارة الأصول والأسس العلمية، القاهرة، مكتبة عين شمس.

ياغي، محمد. (2004). الرقابة في الإدارة العامة، الطبعة الثالثة، مركز أحمد ياسين الفني، الأردن.

1.12 المراجع الأجنبية:

Bjorn Anne Rasmussen and Andreas Warntjen (2010). Party politics as usual The Role of Political Parties in E,U. Legislative decision making, Journal of European Public, London.

Baris and Kaarbo Juliet (2010) When and how parliaments Influence Foreign Policy the Case of Turkeys Iraq Decision, International Studies Perspectives, Feb 2010 Vol 11 Issue p19-36 london.uk.

Kelly Exploring the Role of legislators in Canada do Members of Parliament influence Policy Journal of legislative Studies Mar 2010 vol 16 Issue p 32 – 56, London,uk.